احتج المجلس الاسلامي الاعلى على منح استثمار امتياز البحر الميت لفريق من الصهيونيين(٤٦) وباشرت الشركة العمل في سنة ١٩٣١ وتقدمت أعمالها تقدما سريعا فزادت في انتاج البوتاس كما يتبين من الاحصائية التالية :

السنة	الانتاج بالطن	السنة	الانتاج بالطن
١٩٣٥	١٨ر١٢٤	١٩٣٩	٦٣ر٥٢٧
١٩٣٦	١٩ر٧٩٣	١٩٤٣	١٠٣ر١٢١
١٩٣٧	٢٩ر١١٠	١٩٤٦	٨٦٢ر٠٠٠(٤٧)

أما البرومين فكان ينتج كمستخرج اضافي ففي سنة ١٩٣٥ بلغ انتاجه ٤٤٥ طنا ووصل انتاجه قبل الحرب الى ٦١١ طنا ولا بد انه تضاعف اثناءها ان لم يكن قد زاد على ذلك والارقام الاكيدة غير متوفرة اذ اعتبرت سرا حربيا في ذلك الحين ، وكانت هذه المواد تقدم للحلفاء في الحرب العالمية الثانية لتساعد في المجهود الحربي(٤٨) وكان يصدر الى بريطانية اكثر من ٧٤ في المائة من انتاج البرومين وفي أول قيام الشركة ركزت اعمالها في شمالي غربي البحر الميت حيث انشأت أحواضا متسعة لتجفيف الماء الذي يحوي الاملاح ، ثم لم تلبث ان انشأت مركزا آخر لاستخراج الاملاح في جنوبه ، وفي خلال فترة الحرب العالمية وسعت الشركة هذين المعملين وبرهنت منتوجات الشركة على اهميتها الحربية ، وبالنظر لأن هذه الاملاح متوفرة بالمناطق التي سيطرت عليها دول المحور ، قبل ذلك الحين(٤٩) وكان هذا البوتاس قبل الحرب ثم بعدها يصدر الى بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا والولايات المتحدة الامريكية والهند وسيلان وجنوب افريقيا والصين واليابان وكندا(٥٠) .

عقد هذا الامتياز في ١ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠ بين السير روبرت تشانسلور ، المندوب السامي لفلسطين ولشرقي الاردن بالنيابة عن حكومتي فلسطين وشرق الاردن بواسطة وكلاء التاج للمستعمرات فريق أول ، وبين شركة البوتاس الفلسطينية وهي شركة مسجلة في انكلترا(٥١) .

التنازل عن الحقوق والاراضي : جاء في المادة (٢) من عقد امتياز شركة البوتاس الفلسطينية الآنف الذكر « تمنح الحكومة وتتنازل بهذا الامتياز عن الحقوق والاراضي ... »(٥٢) وبموجب هذا المادة لم تتنازل الحكومة عن الحقوق والاراضي لمنطقة الامتياز للشركة وانما للشركة الحق في استخراج الاملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيمياوية من مياه البحر الميت أو تحتها وتجهيزها للبيع في الاسواق مع الاحتياط لانكماش مياه البحر الميت، ففي هذه الحالة يسري الامتياز على المناطق التي تتكشف منه. وبفضل هذه التنازلات والحقوق العريضة التي منحتها الحكومة للشركة جعلت من البحر الميت مرتعا خصبا للصهيونية ولمدة ٧٥ عاما. مقابل ذلك كله تدفع الشركة اجرة سنوية قدرها جنيه واحد يدفع على قسطين في السنة فالحكومة المنتدبة قيدت نفسها بالتزامات ومنحت الشركة من الحقوق ما لا يقابلها أي غنم . وبهذا أطلقت يد الصهيونية في احتكار استخراج الاملاح والمعادن واحتكرت كذلك تسويق وبيع هذه المواد في الاسواق الداخلية والخارجية . وكل ذلك في حكم التمليك لطول مدة الامتياز وبهذا الاحتكار انتزع مصدر من اهم مصادر الثروة الفلسطينية من اصحابها العرب وحرموا من خيراتها وعائداتها . وقد بقي أصحاب الثروة فعلا لا يستفيدون شيئا من البحر الميت الذي أصبح بفعل هذه المادة وكأنه بحيرة يهودية . وان هذه التنازلات والحقوق من قبل الحكومة للشركة جاءت تنفيذا لاحكام المادة الثانية التي ترمي الى القضاء على الاقتصاد الفلسطيني